

October 1995



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación



المؤتمر العام

الدورة الثامنة والعشرون

روما، ١٠/٢٠ - ١٩٩٥/١١/٢

بيان المدير العام

السيد رئيس المؤتمر،
السيد الرئيس المستقل للمجلس،
أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

لقد أتيت لنا الفرصة منذ بضعة أيام فقط، في قصر فرونتناك الفخم الذي يقف شامخا يتحدى الزمن في تلك المدينة الساحرة الواقعة على ضفاف نهر سان لورانس، لكي نسترجع تاريخنا، ونعيد اكتشاف جذورنا وعمق الأبعاد التي نعيشها.

ففي ١٦ أكتوبر/تشرين الأول، وهو اليوم الذي يؤرخ لميلاد منظمنا ويوم الأغذية العالمي، نرتقى بمشاعرنا إلى نروة المثل الفلسفية التي رسمها آباؤنا المؤسسون كي نلمس ما تنطوي عليه من أهداف سامية.

أما اليوم فعلينا أن نهبط إلى أرض الواقع لكي نواجه الحقائق الصعبة المتعلقة ببرامجنا ومواردنا.

ومع أنني لن أتطرق إلى المشكلات التي تعترض سبيل منظمنا ونموها وأفاقها المستقبلية وتطورها، وهو ما أسهب في الحديث عنه في خطابي بمناسبة العيد الخمسين لتأسيس المنظمة، فإنني أود أن أتحدث ببساطة عن إطار زمني أكثر تواضعا يغطي أربعة أعوام تشمل الفترتين الماليتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٦-١٩٩٧.

فالدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر المنظمة تنعقد في لحظة حاسمة من تاريخ منظمنا.

لقد أحرزت الاحتفالات بالعيد الخمسين نجاحا منقطع النظير، بفضل الحفاوة البالغة وكرم الضيافة من جانب كل من حكومة كندا ومقاطعة كيبيك ومدينتها. وقد وافق الاجتماع الوزاري التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للأغذية خلال الأسبوع الماضي على "إعلان كيبيك" الذي يؤكد، مرة أخرى، الحق الأساسي في الغذاء والأهمية الحيوية للإدارة المستدامة للموارد النباتية والحيوانية والحرجية والسمكية. وأخيرا، فقد أظهرت ندوة "الإنسان محور التنمية" وجود اتفاق في وجهات النظر فيما بين المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص بشأن ضرورة مواصلة الكفاح الدؤوب من أجل استئصال الجوع من العالم.

وثمة لحسن الحظ الكثير من الأحداث التي تبشر بالعودة إلى الجذور، والتمسك بالعقائد، والإيمان والآمال التي قادت مجموعة من أصحاب الرؤى العظام إلى أن يقفوا دفاعا عن الحياة، وأن يعملوا معا على ضمان الخبز للجميع في أعقاب أكبر عملية لتتمير الجنس البشري شهدتها التاريخ.

ومما يدعو للأسف أن الفترة الأخيرة قد شهدت عودة النزعة الانعزالية والميل إلى الانطواء على الذات، وتفاقم الانتقادات الموجهة ضد مؤسسات الأمم المتحدة وبريتون وودز، والتشكيك في مبدأ العولمة وضعف الالتزام بتقديم المعونة من أجل التنمية.

كما ظهرت دلائل كثيرة تشير إلى العودة نحو شرور الأنانية والتباعد وتعاضم الاتجاه نحو سيادة القوة في العلاقات الدولية والمحلية.

وعلى ذلك تعلن نهاية القرن العشرين بداية فترة من المعاناة في عالم كان ذا قطبين، وأصبح اليوم متعدد الأقطاب، حيث عانت العداوات القديمة تطل برأسها من أعماق التعصب. وقد تبرز شمس القرن الحادي والعشرين على عالم ملئ بالأخطار وخال من الرحمة.

فإلى جانب أخطار الصراعات العرقية والدينية والحروب المحلية، تتعرض البشرية لخطر آخر يلوح في الأفق، يتمثل في الميل الخادع نحو مفهوم "دعه يعمل، دعه يمر"، الذي يستند إلى اعتقاد وطيد، بل ومتشدد، بالمزايا الشاملة والكلية للسوق باعتبارها الحل الشامل لجميع المشكلات المحلية والدولية.

ولئن كان سقوط حائط برلين قد وضع نهاية لمفاهيم ملكية الدولة والملكية الجماعية باعتبارهما حلولا فعالة للقضايا الاقتصادية، ولئن كانت البيروقراطية والتبذير قد شوها صورة العديد من المؤسسات العامة، ومع أن أحدا لا يريد العودة إلى أخطاء الماضي، فإن علينا أن نشير أيضا إلى أن قواعد المنافسة قد فشلت في استئصال شفا الفقر والجوع والبطالة، ولم تنجح في الحيلولة دون الاستغلال المفرط لمواردنا الطبيعية والتدهور التدريجي في بيئتنا.

وعلى ذلك ينبغي أن تستكمل آليات التراكم المالي بقيم اجتماعية وأخلاقية حتى يتسنى قيام علاقات محلية ودولية تستند إلى مشاعر الأخوة والانتماء إلى نفس "القرية العالمية التي نعيش فيها جميعا". وهذه القيم هي التي تشكل قاعدة المبادئ التي تنهض على أساسها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشعارها "الخبز للجميع".

ويتجلى الخطر الذي يواجه منظمنا في ذلك الميل إلى خفض مواردها التي هي غير كافية في الأساس، والمتاحة تحت تصرفها. وفي حين يشكل قبول مبدأ الميزانية ذات النمر الصفري الحقيقي تراجعاً بالمقارنة بالاحتياجات المتزايدة، فإن هناك محارلات للهيوط بالميزانية إلى مستوى سلبي، سواء بالارقام الحقيقية أو الاسمية.

ومع أن من المتعذر تجاهل القيود المالية الفعلية التي تواجه بعض الدول الأعضاء واهتمامها بتدابير التقشف وتحصيص الخلل في ميزانياتها، فإنه يتعين النظر إلى الأمور في أبعادها الحقيقية. فالواقع أن هناك حاجة إلى حد أدنى من الأموال الضرورية لتنفيذ برامج لخائذة ١٧٦ دولة عضو، ولضمان الحق الانساني الأساسي في الغذاء، وتنظيم الإدارة المستدامة لموارد العالم النباتية والحيوانية والحرارية والسمكية، إضافة إلى بيعاتها المائية والأرضية.

ومن المتعذر إجراء اقتطاعات كبيرة ومباشرة من موارد منظمنا دون تعريض الجهود المنهجية والمنظمة التي بذلت منذ دورة المجلس في يونيو/حزيران ١٩٩٤، لترشيد الهياكل والاجراءات وتطبيق اللامركزية على الموارد لوضعها عند مستوى المستخدمين، وإيجاد طرق جديدة للتخيلات وإعادة توجيه الأعمال وتحقيق التكامل بينها في المجالات التي تحظى بالأولوية.

وفي قطاع الإدارة مثلا:

- خفض عدد وظائف الفئات العليا لصالح الفئات الأدنى. وألغيت وظائف مساعدي المديرين العاملين المساعدين والمديرين،
- استيعاب عن موظفي البرامج الدوليين بنظر انهم العطلين،
- خفض عدد موظفي فئة الخدمات العامة من خلال التوسع في استخدام الأجهزة الآلية،
- خصص للخبراء المنقولين إلى المكاتب الاقليمية والاقليمية الفرعية موظفون إداريون أقل تكلفةا ويتمتعون بالكفاءات المطلوبة،
- أدى مسح أقسام العمليات القطاعية، وتجميع الموظفين الإداريين المبعثرين في الأقسام المركزية إلى خفض عدد الموظفين،
- وأت برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، إلى الاضترار في تكاليف المساعدة التقنية،
- أدى استخدام الموظفين المتفاعلين وأساتذة الجامعات والباحثين إلى التقليل من الاعتماد على الخبراء الاستشاريين باهظ التكاليف.

وشمل تخفيض مجموع عدد موظفي المنظمة الممولين من جميع المصادر وفي جميع مقر العمل ١٥٨ وظيفة مقارنة بعدد الوظائف في يناير/كانون الثاني ١٩٩٤. وسوف يجرى التوسع في هذه التدابير التي كانت نتائج استعراض طويل ودقيق للجوانب الادارية والتغيرات الرئيسية في نمط العمليات التي تنفذها المنظمة، خلال الفترة المالية القادمة، وستحقق للمنظمة وفورات بمبلغ ٤٣ مليون دولار.

وعززت المنظمة من إجراءات الرقابة على استخدام الموارد. وأجريت أول مراجعة شاملة لجميع مكاتب المنظمة الخارجية باستثناء المكاتب الواقعة في البلدان التي تمر بأزمات، في شهري يونيو/حزيران، ويوليو/تموز ١٩٩٤، وأت إلى وضع ٦٠ تقريرا خلال خمسة أسابيع. وقد استرعى هذا الاجراء اهتمام "الدورية الدولية للمراجعات الحكومية" وحفز مجلة "المراجع الداخلي" إلى أن تصف هذا العمل بأنه "أكمل مشروع للمراجعة الداخلية أنجز في منظومة الأمم المتحدة حتى الآن".

علاوة على ذلك، اتخذت الترتيبات لاجراء مراجعة شهرية للإدارة المالية للمكاتب الخارجية بمعرفة شركات متخصصة من القطاع الخاص مما يسمح للمراجع الداخلي للمنظمة بالتركيز على المقرر الرئيسي والمكاتب الاقليمية.

وأخيرا فقد أمكن توسيع نظام التوقيع المزوج على حسابات المنظمة ليشمل في الوقت الحاضر المشروعات الميدانية والمكاتب الاقليمية والاقليمية الفرعية والمكاتب القطرية ومكاتب الاتصال.

وفيما يتعلق بالامركزية:

جرى تعزيز المكاتب الاقليمية بتعيين عدد كبير من الخبراء، إلا أن هذا الاجراء قد تأخر بالنسبة لبعض الأقاليم بسبب التأخيرات الناجمة عن الأعمال والمشكلات ذات الصلة بتجهيز المكاتب التي توفرها السلطات القطرية.

ويجرى تحديد مقر أربعة من المكاتب الاقليمية الفرعية الخمسة. ووقعت اتفاقيتا مقرين منهما. ويجرى في الوقت الحاضر وضع للمسئول الأخيرة على اتفاقتي المقر المتبقيتين.

وسوف تتخذ تدابير ملائمة لاجراء حل للمشكلة الدقيقة المتعلقة بالمكتب الاقليمي الفرعي في الشرق الأدنى الذي خصص لشمال أفريقيا.

وبلغ مجموع الوظائف التي نقلت إلى المكاتب الاقليمية والاقليمية الفرعية ومكاتب الاتصال ١٠٦ وظائف. ومن بين هذه الوظائف ٨٦ وظيفة نقلت من المقرر الرئيسي أو من الأقسام السابقة الملحقة به. وقد التحق حتى الآن ٣١ خبيرا بمقر عملهم الجديد، أما البقية فسوف يلتحقون بمكاتبهم في أقرب فرصة ممكنة.

وأعيد توزيع موظفي البرامج الدوليين على وظائف مناسبة لاختصاصاتهم، رغم أن بعضا منهم لم يجد حتى الآن المكان المناسب. أما اختيار موظفي البرامج القطريين فقد انتهى عمليا.

وتجرى في الوقت الحاضر مشاركات داخلية فيما يتعلق بالوثائق الرئيسية الخاصة باستخدام الموظفين القطريين/ المرسلين.

وفيما يتعلق بالبرامج الجديدة:

إننا نسعى إلى إقامة تعاون مع الشركاء الخارجيين واللجوء إلى استخدام الكفاءات القطرية.

وقد جرى التوقيع على الاتفاقية الخاصة باستخدام الخبراء في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جانب ٧٥ حكومة، وقدمت ترشيحات ٣٧٠٠ خبير. كما جرى التوقيع على اتفاق مماثل للتعاون التقني فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة تحول من قبل ست حكومات، واقترحت أسماء ١٢٢ خبيراً. وقد أمكن حتى الآن تنظيم ١٤ بعثة في إطار هاتين الاتفاقيتين، وهناك عدد كبير من البعثات في دور الإعداد، ومن المنتظر تسارع استخدام الخبراء خلال عام ١٩٩٦.

ورفّع على اتفاقية التعاون مع مؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث تسعة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد أدير أربع من الشخصيات العلمية للمنظمة في إطار هذه الاتفاقيات.

وأخيراً، ورفّع ٣٨ بلداً على اتفاقيات ترمي إلى تشجيع برنامج استخدام الخبراء المتقاعدتين. وقد أعرب عدد كبير من المتقاعدين عن استعدادهم لمواصلة خدماتهم في مجال التنمية، وقد جرى استخدام نحو ٧٠ منهم حتى الآن.

وسينفذ، في خلال الفترة المالية القادمة، البرنامج الذي يدرس في الوقت الحاضر للاستفادة من خدمات الموظفين المهنيين الشبان من البلدان النامية.

وقد استنزمت هذه التغييرات داخل المنظمة، والتي أنجزت بالتزامن مع تنفيذ برامجها، بثل جهود استثنائية من قبل الموظفين لانجاز هذه التحولات، إلى جانب أدائهم لوظائفهم العادية. وأرد، في هذا المقام، أن أوجه إليهم الشكر على تكرانهم للذات وعلى جدارتهم وإيمانهم بالمنظمة وأهدافها.

ومع ذلك، فقد عانت برامج المنظمة من قيود الميزانية التي فرضتها الحالة المالية التي تمر بها.

ورفقا لتقرير تنفيذ البرامج، جرى تقليص أنشطة المنظمة التي كانت مقررة في ميدان التدريب للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥-١٧ في المائة، والمطبوعات بنسبة ٦ في المائة. يضاف إلى ذلك تأجيل تنفيذ بعض الأنشطة النوعية أو حتى إلغاؤها. وأشار هنا كمثال إلى عملية جمع المعلومات عن إنتاج الأسمدة وأسعارها، وتجربة استخدام إطار جديد للتدخل في مجال الأنشطة فيما بعد الحصاد. وقد تعزز نشر الكتيبات الإرشادية الخاصة بالتدريب في مجال مكافحة أمراض التريبانوزوما. كما ألغيت الأعمال التي كان يتوجب علينا تنفيذها بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية بشأن الأمراض الحيوانية. كما تباملاً إلى حد كبير تنفيذ برنامج صيانة وإحياء الأراضي في أفريقيا. وقد اضطرت المنظمة إلى إصدار مطبوعات

مهمة "توقعات الألفية" و "المحاصيل الغذائية ونقص المحاصيل" مرة كل شهرين بدلا من صدورها مرة كل شهر. كما اضطرتنا إلى خفض تواتر صدور مطبوعات سنوية احصائية أخرى، وتوقفت أعمال تقييم الموارد السمكية في منطقة البحر الكاريبي. وختاما أرجى، في قطاع الغابات، إنجاز الأعمال ذات الصلة بتقييم الموارد الحرجية في عام ١٩٩٠.

ومع ذلك فإن إنجازات هذه الفترة المالية كانت كبيرة، وأرد أن أستعرضها بإيجاز. وسأبدأ بالبرنامج الخاص لانتاج الألفية لتعزيز الأمن الغذائي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

إذ بعد بقل جهود كبيرة لتصميم هذا البرنامج الرئيسى الذى نُفِّذ بدعم من الخبراء البارزين، بدأ تنفيذ هذا البرنامج في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، ويعمل الآن في ١٥ بلدا من البلدان الأعضاء.

وقد أمكن حتى الآن إنجاز الأنشطة التحضيرية الخاصة بالبدء بتنفيذ العمليات الميدانية في جميع هذه البلدان. ويعنى هذا إيفاد بعثات استلامية وتحديد نشاطات برامجية، وإقامة آليات قطرية للرصد والمراقبة، وتشكيل الأفرقة القطرية لصياغة البرنامج، وإعداد البرامج القطرية وخطط العمل الخاصة بتنفيذ هذا البرنامج.

وقد استهل بالفعل تنفيذ الأنشطة الميدانية من أجل الاستفادة من المواسم الزراعية في معظم البلدان. وهكذا نحل البرنامج القطرى، في الصين وكينيا، موسمها الزراعى الثانى، فى حين يجرى فى سبعة بلدان أخرى فى أفريقيا، تنفيذ أنشطة الموسم الأول. وستبدأ عما قريب أنشطة الموسم الزراعى الأول فى زامبيا وتنزانيا وهاتى وبوليفيا وباروا فينيا الجديدة ونيبال. وفضلا عن ذلك، يجرى فى جميع البلدان المعنية دراسة عنصر يتعلق بالرى زهيد التكلفة.

كما أود أن أضيف أن مجتمع الجهات المتبرعة قد أحيط علما بجميع الأنشطة المتصلة بالبرنامج الخاص، سواء من خلال اجتماعات محددة عقدت فى روما، أو من خلال اجتماعات دورية عقدت فى البلدان المشتركة.

وارتبطت عملية الاعداد لمؤتمر القمة العالمى للألفية بتعبئة جهود شتى عناصر المنظمة، بتنسيق من أمانة صغيرة شكلت من موارد بشرية معارة من وحدات مختلفة. وقد تم بالفعل توزيع ثلاث وثائق فنية أساسية فى صيغة مؤقتة، وسيجرى توزيع الوثائق الاثنى عشرة الأخرى قبل نهاية هذا العام أو فى مطلع ١٩٩٦. وقد أعدت معظم هذه الوثائق بالتعاون مع مؤسسات أخرى. وقد درست لجنة الأمن الغذائي العالمى والمجلس هيكل ومضمون وثيقة السياسة العامة، وخطة العمل اللتين ستعرضان على مؤتمر القمة. وأنشئت لجنة توجيهية وبعض اللجان الفرعية لضمان تنفيذ كل الأنشطة التحضيرية اللازمة مثل: تعبئة الموارد، والأنشطة الترويجية المرجحة للحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، والجوابب للرجستية والتنفيذية، وما إلى ذلك. وأخيرا فإن الاجتماع الوزارى، الذى عقد مؤخرا فى كيبك، فى إطار الاعداد لمؤتمر القمة، قد تَوَجَّح بنجاح أكيد.

وعلى مستوى مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تراصت الأنشطة العادية المتعلقة بالمرامة الزراعية الدولية ونشر التقرير السنوى عن "حالة الألفية والزراعة"، بيد أنى أود أن أنه،

علاوة على ذلك، بنشر دراسة "الزراعة عام ٢٠١٠"، التي تشكل مؤلفا يضم أحدث المعلومات والتوقعات في هذا المجال، وأن أنهه أيضا بالدعم المقدم إلى ٨٠ دولة عضوا في متابعة مؤتمر الأغذية العالمي، وإقامة صلات التعاون مع منظمة التجارة العالمية، التي أنشئت مؤخرا، وخاصة في مجال المعايير المتعلقة بالمنتجات الغذائية ودراسة تأثير جولة أوروغواي على قطاع الزراعة، بالإضافة الى استعراض أداء الجامعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع.

إن النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة قد وسّع من نطاق تغطيته الجغرافية وطوّر أساليبه في العمل ونشر البيانات. وهو مازال يشكل أحد المرتكزات الرئيسية لأنشطة المنظمة. وأرد في هذا الصدد أن أسترعى انتباهكم إلى أحدث ترقعات النظام التي وافيناكم بها في الوثائق الموضوعة تحت تصرفكم، إذ يستل من هذه الترقعات أن آفاق العرض والطلب من الحبوب على الصعيد العالمي، خلال ١٩٩٥-١٩٩٦ قد تعرضت لتدهور إضافي. فالإنتاج العالمي من الحبوب في ١٩٩٥ سيقل بنسبة ٣ في المائة عن نظيره في العام الماضي. وبذلك فإن الإنتاج سيقل أقل من الاحتياجات للسنة الثالثة على التوالي. وما برحت الأسعار تتزايد، كما تلاشى من الناحية العملية هامش الأمان الذي تحته المخزونات المُرَحَّلَة. وكما يتسنى تلبية الاحتياجات في ١٩٩٦-١٩٩٧، يتعين أن يزيد الإنتاج العالمي من الحبوب بما لا يقل عن ٥ في المائة في ١٩٩٦.

كما أود في هذا المقام أن أشير إلى التقدم المُحرز في إنشاء المركز العالمي للمعلومات الزراعية الذي ينتظر أن يمجع البيانات الإحصائية والسربية على نطاق المنظمة ككل. وقد بدأ بالفعل تشغيل أحد عناصر هذا المركز وهو قاعدة البيانات الإحصائية المُكمّجة. وأصبح الحصول على هذه البيانات متاحا الآن أمام المستخدمين الخارجيين على قريصات حاسوبية أو من خلال شبكة المعلومات الدولية "Internet" أو من خلال الاتصال المباشر. أما العنصر الخاص بقاعدة البيانات الإحصائية، فقد أُمجّت فيه عدة قواعد بيانات مثل معايير هيئة المستور الفئائي، وهي معايير متاحة على أقراص بصرية رقمية.

إن عملية إعادة التنظيم العميقة قد امتدت إلى الأنشطة ذات الطابع الأفقي، فتم تجميعها الآن في إطار مصلحة التنمية المستدامة. غير أن العمل قد استمر في تنفيذ البرامج الرئيسية في مجالات الاستشعار من بعد، والنظام العالمي للمعلومات الزراعية، والأرصاء الجرية الزراعية، وخاصة فيما يتصل بمراقبة سقوط الأمطار والأحوال المناخية الزراعية في أفريقيا بأسرها في إطار نظام رصد البيئة في الوقت الحقيقي باستخدام صور الأقمار الصناعية في أفريقيا. ومن شأن إِمّاج هذه الأنشطة الثلاثة ضمن إطار إدارة واحدة أن يضمن استخدام صور الأقمار الصناعية المقبلة في مجال رصد البيئة، وفي تنفيذ مشروعات من قبيل الأطلس الالكتروني للمنظمة، ووضع خرائط لاستخدامات التربة.

كما تتولى مصلحة التنمية المستدامة أيضا مسؤولية تنسيق أنشطة المنظمة المتصلة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

كما اضطلع قسم المشاركة النسائية والشعبية، وهو قسم جديد أنشئ في إطار إعادة الهيكلة، بدور نشط بوجه خاص في تنفيذ خطة العمل الخاصة بإمّاج المرأة في عملية التنمية. ويعزى إلى مشاركة المنظمة الفعّالة الفضل في إعطاء المرأة الريفية المكانة الجديرة بها في برنامج العمل الذي

أقره المؤتمر العالمى للمرأة الذى عقد مؤخرا فى بيجين. ومن الجدير بالذكر أن المنظمة قد اضطلعت بدور مماثل لصالح سكان الريف، بوجه عام، فى إطار مؤتمر القاهرة للسكان.

وأخيرا قام قسم البحوث والارشاد والتدريب، وقسم التنمية الريفية والاصلاح الزراعى، وهما قسمان جديداً أيضاً، بتركيز جهودهما على وضع برامجهما وأساليب عملهما للفترة المالية المقبلة، وذلك إلى جانب متابعة الأنشطة التى كانت تنهض بها الوحدات المعنية فى الهيكل القديم.

واتخذت التدابير اللازمة لتصميم واستهلال البرنامج الخاص بنظام الطوارئ للوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. ويركز برنامج مكافحة الجراد الصحراوي، فى المرحلة الأولى، على المنطقة الوسطى المحيطة بالبحر الأحمر، فى حين أن الأنشطة المنفذة فى إطار نظام الطوارئ المذكور فى مجال مكافحة الطاعون البقرى قد جاءت لتعزز الحملة العالمية لاستئصال هذا المرض بمرتكزاتها الاقليمية الثلاثة فى أفريقيا، وغرب آسيا، وجنوب آسيا.

كما أمكن الانتهاء من منجزات هامة أخرى هى:

- تصميم وإعداد برنامج عالمى للموارد الوراثية الحيوانية،
- تكثيف الأنشطة المتصلة بالموارد الوراثية النباتية، وخاصة فى إطار تعديل التعهد الدولى والإعداد للمؤتمر الدولى الرابع للموارد الوراثية النباتية، الذى سيعقد فى العام المقبل بألمانيا. وبصفة خاصة، تقديم الدعم لإعداد ١٣٤ تقريراً قطرياً، وتنظيم ١١ اجتماعاً إقليمياً فرعياً لضمان فرصة المشاركة الواسعة فى إعداد التقرير الخاص بحالة الموارد الوراثية النباتية فى العالم، وخطة العمل المرتبطة بهذا التقرير،
- تقدير الموارد المائية وإمكانات الري فى أفريقيا، وإنشاء قاعدة بيانات عن استخدام المياه فى المناطق الريفية،
- توسيع نطاق برنامج مكافحة المتكاملة للآفات الزراعية، ليشمل أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والبنك الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،
- التوسع فى استخدام البرنامج الكومبيوترى "ميكروبانكر"، الذى وضعته المنظمة، فى أكثر من ٦٠٠ منشأة مصرفية ريفية.

وفى مجال الغابات، انصبت الجهود على تشجيع الأنشطة القطرية والدولية الرامية الى الاستغلال المستدام للغابات والموارد المرتبطة بها وصيانتها. وفى هذا الإطار، عقدت المنظمة عدة اجتماعات من أجل المساعدة على وضع الاستراتيجية التى يتعين اتباعها ضماناً لتحقيق تكامل شامل بين صيانة الغابات واستغلالها، وفهم الدور المنتظر من المنظمة فى هذا القطاع بصورة أفضل. وقد اختتمت هذه العملية بعقد الاجتماع العالمى الأول، فى مارس من هذا العام، للوزراء المسؤولين عن الغابات الذين اقتصروا على بحث قضية واحدة هى الاستخدام المستدام للغابات، وتوجوا اجتماعهم باعتماد "اعلان روما بشأن

الغابات". وقد نشرت المنظمة في هذه المناسبة أول تقرير عن "حالة الغابات في العالم"، وهو التقرير الذي يعتبر، من الآن فصاعداً، إصداره كل سنتين. وفي الوقت ذاته، واصلت المنظمة أنشطتها، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة على إعداد خطط العمل المرجعية القطرية في بلدان عديدة.

وسوف أختتم هذا الاستعراض السريع للبرامج الفنية يتناول قطاع مصايد الأسماك، وأرد في هذا الصدد أن أنهه بطبيعة الحال بالانتهاء في فترة بالغة القصر من وضع الميعة النهائية لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المعروضة عليكم لاقراها. كما نشرت المنظمة للمرة الأولى تقريراً عن "حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم". وقد قُدِّم هذا التقرير إلى اجتماع الوزراء المسؤولين عن قطاع مصايد الأسماك الذي عُقد في مارس/آذار ١٩٩٥ واعتمد "اتفاق روما بشأن مصايد الأسماك في العالم". وأرد أخيراً أن أشير إلى مشاركة المنظمة في الإعداد لمؤتمر كيوتو المعنى بإسهام مصايد الأسماك المستدام في الأمن الغذائي الذي سيعقد في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ بمبادرة من حكومة اليابان.

وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تقوم بها مصلحة التعاون التقني، أعطيت الأولوية لتنمية أشكال جديدة من الشراكة. وتم تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمصارف الإقليمية وشبه الإقليمية. واسمحوا لي أن أوضح الجهد المبذول في هذا المقام بذكر بعض الأمثلة:

تولى مركز الاستثمار، خلال الفترة المالية، إعداد ٤١ مشروعاً، تمثل مستوى استثمار كلي يربو على ٢٥٠٠ مليون دولار لتقييمها إلى البنك الدولي، وثمة ٤٥ مشروعاً آخر تمر بمراحل مختلفة للصياغة والإعداد. كما أعد خمسة عشر مشروعاً لتقييمها إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأعد مركز الاستثمار مشروعات في الصين واندونيسيا ومغوليا، ويعكف في الوقت الراهن، على إعداد مشروعات أخرى في الهند وباكستان وسري لانكا وفتيانم، لتقييمها إلى مصرف التنمية الآسيوي. وقد أسفر التعاون مع مصرف التنمية في البلدان الأمريكية عن صياغة مشروعين للرى في بوليفيا ونيكاراغوا.

وأعدت مشروعات أخرى لعرضها للتمويل من جانب مصرف التنمية في غرب أفريقيا، وبنك التنمية الإسلامي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية في منطقة البحر الكاريبي.

كذلك تم توثيق التعاون القائم مع عدد من المنظمات، ولاسيما الاتحاد الأوروبي. وتم التوقيع على اتفاقيات جديدة للتعاون، وخاصة مع معهد التعاون الزراعي للبلدان الأمريكية.

أما التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي كان قد تباعاً تباطؤاً ملحوظاً لأسباب مختلفة خلال السنوات الأخيرة، فإنه أخذ في الانتعاش في الوقت الراهن. فقد تسنى إقرار ١٨ مشروعاً خلال الأشهر الستة الأولى من ١٩٩٥. ولكن يجب ملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يظهر ميلاً لأن ينفذ بنفسه برامجه الخاصة، الأمر الذي قد ينطوي على مخاطر الازدواج مع نشاطاتنا.

وخلال الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، تلقت برنامج التعاون الفني ٨٠٠ طلب، وتمت الموافقة على أكثر من ٤٠٠ مشروع. ومن الجدير بالذكر أن مستوى الموافقات لهذه الفترة المالية قد وصل، في نهاية سبتمبر/أيلول، إلى ٧٨ مليون دولار.

وقد بلغت النفقات الكلية للبرامج الميدانية للمنظمة في عام ١٩٩٤ وحده ٢٧٥ مليون دولار نتيجة الحفاظ على المستوى العام للتمويل الخارجي من خلال حسابات الأمانة.

وتتلقى الأنشطة التنفيذية، شأنها شأن الأنشطة المعيارية النظرية، دعماً، يعتبر حاسماً، في أحيان كثيرة، من مكتب الشؤون القانونية الذي يسدى علاوة على ذلك مساعدة لأكثر من ٧٠ بلداً في مسائل تتعلق بتشريعاتها القطرية بالإضافة إلى الجوانب القانونية المرتبطة ببرامجها في مجال التنمية الزراعية بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي تتفاوض بشأنها المنظمة.

وأرد أخيراً أن أشير بإيجاز إلى إنجازات المصالح المسؤولة عن الخدمات المعاونة والتي تمت الاستفادة منها بوجه خاص في دعم عملية إعادة الهيكلة، وتحديد المهام الجيدة للوحدات المختلفة، وإعداد توصيفات الوظائف بالتعاون مع الإدارات الفنية، وأخيراً في تنفيذ عمليات نقل الموظفين. وفي الوقت ذاته، تواصل العمل في تهيئة المباني، وتم الانتهاء من تركيب شبكة الاتصالات والبيانات الصوتية المكاملة في المقر الرئيسي.

وزاد عدد مواقع العمل الحاسوبية زيادة كبيرة، وتم تركيب معدات وبرامج حاسوبية أكثر كفاءة، ووفرت هذه المواقع إمكانية الاتصال بالبريد الإلكتروني وبطائفة واسعة من المعلومات الفنية والإدارية. وأصبحت المنظمة متصلة الآن اتصالاً كاملاً بشبكة الانترنت، مما سيجب تحقيق وفورات كبيرة في الاتصالات حيث يجري في الوقت ذاته تجهيز المكاتب الميدانية بمعدات تتيج لها الاتصال فيما بينها والاتصال بالمقر الرئيسي.

وأرد في هذا الصدد أن أشير إلى أننا ندرس إمكانية استخدام المعدات الكمبيوترية التي لم تعد تفي باحتياجات المنظمة، مع استمرار صلاحيتها للتشغيل، بالإضافة إلى المطبوعات المخزنة، وتوزيعها في البلدان النامية على المصالح الإدارية، والغرف التجارية، ومعاهد البحوث والتدريب.

وأجريت الدراسات اللازمة تمهيداً لإحلال "نظام إدارة الميزانية والمالية"، واتخذت جميع الإجراءات الراجية لإعداد مناقصة من أجل القيام، اعتباراً من بداية السنة المقبلة إذا سمحت مواردنا، بشراء نظام عالي الكفاءة يكون قد أثبت فعاليته في مؤسسة ذات احتياجات مماثلة لاحتياجات المنظمة. أما فيما يتعلق بإحلال "النظام الكمبيوترى لإدارة شؤون الموظفين"، فنحن نكف على دراسة إمكانية استخدام النظام الذي تم الأخذ به مؤخراً في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وفضلاً عن ذلك، أجرى استعراض شامل للإجراءات الإدارية والمالية بهدف ترشيدها وتبسيطها. وفي هذا الإطار، سوف يتسنى حفظ النماذج الإدارية المحرسة والدرجة على أجهزة آلية على وسائلنا الالكترونية، مما سيجب تحقيق وفورات كبيرة في الورق ومصروفات التخزين.

وأخيرا، أُجرى استعراض شامل لاجراءات السفر الدولي فى مهام رسمية، وتوجد هنا أيضا إمكانيات مؤكدة للترشيد.

وأود إذ أختتم هذا الاستعراض العام لانجازاتنا أن أشير إلى أننا قد انتهينا مؤخرا من إعداد سياسة شاملة للإلتصال مع العالم الخارجى من شأنها أن تسفر لا عن الأخذ بثقافة جديدة فى مجال المعلومات داخل المنظمة فحسب، بل أن تشكل أيضا أساسا يستند اليه فى إعادة هيكلة مصلحة الشؤون العامة والإعلام. وسوف تتناول أيضا هذه السياسة، المرتكزة على منهج لا مركزى، أساليب انتاجنا وتوزيعنا للمطبوعات من منظور الاستعانة الى أقصى قدر ممكن بالوسائل الالكترونية. وهذا مجال آخر ينطوى على إمكانيات كبرى.

إن كثيرا من أنشطتنا تنفذ بالتعاون مع مؤسسات أخرى فى منظومة الأمم المتحدة فى إطار برامج مشتركة. ولكن يجب أيضا الاشارة إلى الأنشطة التى علينا تنفيذها بناء على الطلب الصريح لهذه المؤسسات، ولا سيما الأمانة العامة، عملا بقرارات تتخذها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى. ويتعلق هذا النوع من الأنشطة بالإسهام فى الأعمال الخاصة بتلك المؤسسات أو بالمشاركة فى اجتماعات تنسيقية. وإنى أعلق أهمية فائقة على هذا التعاون وتلك الأنشطة التنسيقية التى لا غنى عنها لتلافى ازدواج الجهود. غير أن هذا التنسيق له تكلفته التى قدرناها مؤخرا، دون حساب تكلفة التنسيق على مستوى المكاتب القطرية، بنحو ١٢ مليون دولار لعام ١٩٩٤، أى ٥ فى المائة من مصروفاتنا فى إطار البرنامج العادى.

وكى أعود إلى الموضوع الرئيسى الذى يشغلنا اليوم، وهو برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، اقترحت لدى إعداد مخطط هذا البرنامج فى بداية السنة، ميزانية قائمة على النمو الصفرى الحقيقى. وقد فعلت هذا، مكرها، مراعاة لمقتضيات التقشف المالى التى تسود البيئة السياسية والاقتصادية الراهنة، وعلى الرغم من التحديات الهامة المنوط بالمنظمة أن تتصدى لها.

وفى تلك الفترة، كان الاعتماد المخصص لارتفاع التكاليف يقدر بمبلغ ٥٩ مليون دولار. ثم جرى تعديل هذا الاعتماد فى موجز برنامج العمل والميزانية الى ٣٢ مليون دولار، بعد اجراء تخفيضات اضافية. وفى الاقتراح المعروض عليكم اليوم خفض هذا الاعتماد مرة أخرى فأصبح الآن ٢٤٧ مليون دولار. وتشير أحدث تقديراتنا الى أن ارتفاع تكاليف كان ينبغى أن يزيد الى ٤٥ مليون دولار. وتتضمن الميزانية البالغة ٦٩٨ مليون دولار، المقترحة عليكم وفقا للخطوط التوجيهية التى حددتها لجنتنا البرنامج والمالية، زيادة لانتجاوز ٣٧ فى المائة بالقياس الى أساس الميزانية فى ١٩٩٤-١٩٩٥، وبالتالي فإنها تمثل استيعابا للتكاليف يقدر بمبلغ ٢٠ مليون دولار. كما أننا نتحمل المجازفة بالاضطرار الى استيعاب ارتفاع آخر فى التكاليف، خلال الفترة المالية المقبلة، يرتبط بتعديل المرتبات المقترح من لجنة الخدمة المدنية الدولية وبتغير أسعار الصرف بين الدولار والليرة، مما قد يرفع الحجم الكلى للتكاليف التى سيتعين علينا استيعابها الى أكثر من ٢٨ مليون دولار.

وأود أخيرا أن استرعى انتباهكم الى بعض الوقائع التى تتيح إدراج هذه الميزانية المقترحة ضمن منظور حقيقى:

- ان معدل الزيادة في اشتراكات الدول الأعضاء خلال السنوات الست الماضية كان اقل في المنظمة عنه في سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.
- لم توافق أي هيئة معنية باتخاذ القرارات في منظمات الأمم المتحدة التي اعتمدت ميزانيتها مؤخرًا، على مبلغ يقل بالقيمة الإسمية عن الميزانية السابقة. بل على العكس، لقد زادت ميزانيات تلك المنظمات زيادات كبيرة. وأشار في هذا الصدد الى منظمة العمل الدولية التي زادت ميزانيتها بنسبة ٢٤ في المائة، ومنظمة الطيران المدني الدولي التي سوف تزيد ميزانيتها بنسبة تتراوح بين ٣٧ و ٧٧ في المائة، وأخيرًا منظمة الصحة العالمية التي زادت ميزانيتها بنحو ٢٥ في المائة.

بل إن معهد التعاون الزراعي للبلدان الأمريكية، الذي تُعول الدول الأعضاء فيه ٦٠ في المائة من ميزانيته، سيظل محتفظًا بنفس موارده بقيمتها الاسمية.

إن منظمة الأغذية والزراعة هي منظمكم، وأنتم، أي الدول الأعضاء فيها، أمامكم فرصة كبيرة للأخذ بيدها على طريق النجاح الذي تمس إليه حاجة ملايين البشر المقترنين إلى غذاء كاف، وحاجة ملايين الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص البروتين والطاقة.

كما أنكم تملكون القدرة على دفع المنظمة الى الانزلاق على المنحدرات الوعرة للموارد الضئيلة، مع المخاطرة يستقرطها في وحدة انضاق سيكون بلا ريب وخيم العاقبة على المحرومين في الأرض، ولكنه سيظري بلا جدال على انعكاسات خطيرة على الأغنياء الذين يعيشون فوق نفس الكوكب.

إن أمانة المنظمة هي أماتكم. وهي لن تتعهد بالتزامات غوغائية تملبها معوقات منعطف عسير، بل انها ستطبق قراراتكم بإخلاص وتفان. وسوف تعرض عليكم جميع المعلومات الكفيلة بتسليط الضوء على خياراتكم، وستزودكم بأرائها، غير واضحة نصب أعينها "سوى مصالح المنظمة". وستقبل قضاري جهدهما لتكون "نموذجًا للوضوح، والمسؤولية، وبعد النظر، والفعالية، واحترام القواعد والقانون".

ولتفكروا أساسا، في اللحظة التي تتخذون فيها قرارات محملة بدلالات عميقة، "في تلك الصور التي لا تفتأ تلاحق ضماثنا، صور الأطفال الذين يتضورون جوعا والكبار الذين هدمم الهزال".

ولتفكروا أيضا في أن هناك - بصرف النظر عن الأرقام والمبالغ - تدابير تؤثر على أناس من لحم ودم يقاسون ويلات الفقر في جميع أنحاء العالم.

ولتفكروا أخيرا في أن مشروع ميزانية المنظمة، الذي يتوخى مساعدة ٨٠٠ مليون نسمة من فقراء العالم، لا يمثل الا المبلغ الذي يتفق على طعام القطط والكلاب في ستة أيام فقط في تسعة بلدان متقدمة.

ولتفكروا في كل هذا، وليسدد الله خطاكم ويحفظكم لخير الانسانية.